الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التّونسيّة

د. منير سعيداني•
14-1-2015

مقدّمة:

على الرّغم من كونها تتعلق بقطاع مهني اجتماعي يُعتقد على العموم أنّه يشمل منظورين من ضمن الشرائح العليا للفئات المهنية الاجتماعية المتوسطة، فإن الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسيّة اصطبغت بسمتين أساسيتين حكما تاريخها إلى حد الآن: أولهما الانتماء إلى حركة نقابية أوسع لفئات عدة من 'الشغالين' التونسيين احتضنتها مركزية نقابية ذات ثقل تاريخي واجتماعي كبير هي الاتحاد العام التونسي للشغل (ا ع ت ش)، وثانيتهما التأثر البالغ، خلال العشريّتين الأخيرتين على الأخص، بالتدهور الحاد في ظروف عمل منظوريها والتهديدات الحافة بموقعهم المعنوي الاجتماعي وتعدّد المخاطر المحدقة بحرياتهم الآكاديمية.

تفرض القراءة التحليلية للفترات الكبرى التي مرّت بها الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسيّة خلال العقود الأربعة الأخيرة اتّباع منهج تاريخي (استعادي) تحليلي تسند فيه أهمية متساوية للمعطيات من جهة ولقراءتها سوسيولوجيا من جهة أخرى وبالتركيز خاصة على ما يحيل على المسؤولية المدنية لنقابات التعليم العالي. ونحن نعتمد في ذلك محاور خمسة هي بمثابة المؤشرات:

- البنية التنظيمية بما يحيل على بعض وجوه ديمقراطية العمل النقابي الجامعي
- التمثيلية الصنفية بما يحل على بعض وجوه تشاركية العمل النقابي الجامعي
- العلاقة مع قيادة المركزية النقابية بما يحيل على بعض وجوه موقع العمل النقابي الجامعي من الحركة النقابية التونسية عامة
- الاستراتيجية المطلبية
- المسؤولية تجاه الشأن الجامعي العام

مادة التحليل ومعطياته وبياناته مستمدّة من ناحية أولى من نصوص قانونية رسمية وتقارير وزارية إحصائية تهمّ الجامعة التونسيّة (العموميّة)، ومن ناحية ثانية من تقارير صحفيّة ووثائق نقابيّة من أنواع شتى، ومن ناحية ثالثة من بعض الشّهادات الحيّة أو المكتوبة التي اطّلعنا عليها أو حصلنا عليها مباشرة من بعض الفاعلين النقابيين الحاليّين والقُدامى، ذوي مسؤوليّات في الحركة النقابيّة لمدرّسي الجامعة التونسيّة مختلفة المستويات. ويتّبع العرْض خطّةً تتدرج من وصف السّياق المؤسّسي الذي نشأت فيه

• المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، جامعة تونس المنار

الحركة النقابيّة لمدرّسي الجامعة التونسيّة، أي الجامعة التونسيّة أوّلاً، إلى شرح الشروط الاجتماعيّة المحفّزة لميلاد الحركة وتطوّرها ثانيا، فاستعراض لأهمّ منظّماتها النقابيّة ثالثا.

أوّلا: لوحة وصفية عامّة للجامعة التونسية:

1- الإطار القانوني لتنظيم التعليم العالي[1]:

صدر أول قانون شامل مُنشِئْ للجامعة التونسية سنة 1960 [2] ليعوّضه قانون 1969 [3] الذي عوّضه هو أيضا قانون 1976 قبل أن تُحدث وزارة مستقلة للتعليم العالي سنة 1978. ثم كان قانون 1986[4] ليعوّضه قانون 1989 [5] وهو الذي اتّصل العمل به إلى حدود سنة 2008 [6]. في النّصوص المذكورة تعتبر الجامعة مؤسّسة عمومية غير دَوْلية (نص 1958) كما استعمل مصطلحا "التعليم العالي" (نص 1976) ثمّ 'جامعات' (نص 1986)[7]. وأحدث قانون 1989 "مؤسّسة وطنيّة للبحث العلمي ذات صبغة صناعيّة وتجاريّة" ليتمّ تعويضها بكتابة دولة للبحث العلميّ ظلّت تظهر لتختفي حسب الوزارات [8]. ومنذ نهاية التسعينات[9]، بدأ التفكير صلب الوزارة في تحويل الجامعات إلى مؤسّسات عموميّة ذات صبغة غير إداريّة تخضع إلى القانون التجاري، تعتمد أنظمة أساسيّة للأعوان وتنظيما إداريّا وماليّا وتنظيما هيكليّا مستقلّيْن مع عقود أهداف خماسيّة[10].

راهنا ينظّم التعليم العالي في تونس القانون عدد 19 لسنة 2008 وهو يعرّف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على أنّها "مؤسّسات عمومية ذات صبغة إدارية يمكن أن تُحوّل بأمر، وإذا استجابت لشروط مُحدّدة، إلى مؤسّسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية تتمتّع بالشّخصية القانونية وبالاستقلال المالي ويضبط سيرها بأمر"[11]. وقد حدّد النصّ للتعليم العالي "مَهَمَّة التكوين وتنمية الكفاءات والمساهمة في تشييد مجتمع المعرفة وإثراء المعارف وتطوير التكنولوجيا ووضعها في خدمة الجماعة الوطنية" [12] .

2- في التسيير الداخلي للمرفق الجامعي:

---

[1] نستعيد في هذه الفقرة مقتطفات من نص مداخلتنا التي قدمنا في الحلقة الدراسية التي نظمتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية حول "المسؤولية المدنية للجامعات العربية" وذلك يوم 30 آب- أغسطس 2014 في بيروت. وكانت ورقتنا بعنوان 'الديمقراطية في الجامعة التونسية'، 21 صفحة مرقونة، تنشر قريبا.

[2] الأمر عدد 89-60 المؤرخ في 31 مارس- آذار 1960 والمتعلق بتنظيم جامعة تونس.

[3] صدر بتاريخ 24 جانفي 1969.

[4] القانون عدد 80 مؤرخ في 9 أوت 1986.

[5] القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 28 جويلية 1989 متعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. وتم تنقيحه في 29 ديسمبر 1992 ثمّ في 31 جانفي 1996 ثم في 22 مارس 1997 ثم في جويلية 2000.

[6] عبد القادر المهيري،"القوانين المنظمة للتعليم العالي"، في، ***أكاديميا***، السنة 1، العدد 7-9 (عدد خاص)، صيف 2012، صص 100-105. والنشرية مجلية شهرية تعنى بالحياة الجامعية، مديرها المسؤول رئيس جامعة منوبة.مصدر سابق.

[7] نفسه.

[8] نفسه.

[9] عبد اللطيف مؤمن، "في استقلالية الجامعات"، في، ***أكاديميا*** ، السنة الأولى، العدد 4، أفريل 2012 ، ص 54.

[10] عبد القادر المهيري، "القوانين المنظمة للتعليم العالي"، مصدر سابق.

[11] نص القانون.

[12] نفسه.

ينصّ المرسوم عدد 31 المؤرخ في 26 أفريل- نيسان 2011 منقّحا القانون عدد 19 لسنة 2008 على انتخاب كل هياكل التسيير بالجامعة أي مديري الأقسام، وأعضاء المجالس العلمية، ومديري المعاهد أو المدارس العليا وعمداء الكلّيات وأعضاء مجالس الجامعات، ورؤسائها... تنظّم كل ثلاث سنوات[13]. كما أن لجان الانتداب والترقية، واللجان الوطنية القطاعية تقوم هي أيضا على مبدأ الانتخاب. على أن الانتخاب المباشر يقتصر، واقعًا وممارسةً، على رؤساء الأقسام وأعضاء المجالس العلميّة، إذ ما يحوز اهتمام المدرسين ترشّحا وانتخابا هو على الغالب المواقع والهياكل ذات الصبغة الإداريّة والتسييريّة على حساب الهياكل ذات الصبغة العلميّة والبحثيّة.

تتمتّع الجامعة التونسية بتمويل عمومي يتأتى كلّيا من الدولة بما مثّل سنة 2010 ما قدره 6.10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وهي نفس النسبة المعتمدة تقريبا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين. وينص قانون 2008 على أنّ مداخيل الجامعات تتكوّن من "المداخيل المتأتية من عقود التكوين...، عن استغلال الممتلكات... والمنح التي تسندها الدّولة... والمداخيل المتأتّية من مساهمة الطلبة... والمنح التي توفّرها الذوات المعنويّة والهبات..."[14]. ولكن "يتم توزيع الموارد والنفقات... حسب تبويب يصادق عليه وزير المالية... و... يتمّ توزيع اعتمادات التعهّد حسب الفقرات والفقرات الفرعية بقرار من وزير المالية... ويتمّ بقرار من وزير الإشراف توزيع اعتمادات الدفع"[15]. وفي فصلٍ مُوال " تخضع النفقات وجوبا لتأشيرة مراقبة المصاريف العموميّة بواسطة التعهّد الاحتياطي..."[16].

3- جماهيريّة متصاعدة ومركزية مفرطة:

تحولت الجامعة التونسية بعد أقل من ثلاثين سنة على نشأتها إلى جامعة جماهيرية [17]. وخلال سنة 2010، بلغ عدد الطلبة المسجّلين بالجامعات العمومية أعلى مستوى تاريخي له بما ساوى 360 ألفا قبل أن يبدأ تناقص سنوي تدريجي مع نسبة تفوق النصف من الإناث[18]. أما بالنسبة إلى التعليم الجامعي غير العمومي فقد بلغ عدد الطلبة 21880 سنة 2012-2013 منهم 8713 من الإناث (39.82 %)[19]. ويساوي عدد الطّلبة التونسيين الجمليّ بالنّسبة إلى الفئة العمرية 19-24 سنة حاليا 37 % .

حاليا يبلغ عدد الجامعات العمومية باعتبار الجامعة الافتراضية 13 جامعة بها 198 مؤسسة (معهد عال وكلية) أما في القطاع الخاص فنعدّ 46 مؤسسة تعليمٍ عالٍ بين كلّية ومعهد وجامعة، يتركز ما يقارب ثمانية أعشارها في العاصمة... جغرافيًا تتفرع الجامعة التونسية إلى 'أقطاب' حيث تؤوي دائرة تونس

---

[13] نص المرسوم.
[14] الفصل 35 من نص القانون.
[15] الفصل 36 من نص القانون.
[16] الفصل 39 من نص القانون.
[17] وزارة التعليم العالي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، ***التعليم العالي بالأرقام*** (نشرة إحصائية من 32 صفحة بالعربية والفرنسية)، تونس، 2001-2002.
[18] نفسه.
[19] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، ***استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث 2008-2017***، تونس، 2008، (موجود على الرابط file:///C:/Users/poste/Downloads/108-doc-pro-stra-sup%20(1).pdf)

الكبرى (تونس العاصمة ومحيطها شمالا وجنوبا في دائرة ستين كيلومترا) خمس (5) جامعات بتعداد بلغ خلال سنة 2012-2013، 123 ألف طالبا، أما قطب الوسط الشرقي (جامعتا سوسة والمنستير) فكان تعداد طلبته في نفس السنة الجامعية في حدود 55 ألفا في حين شمل قطب جامعة صفاقس، في نفس السنة، 36 ألف طالب. هذه الأقطاب الثلاثة 'تحتكر' ثلثيْ التعداد الجملي للطلبة (67%) مقابل استقبال كل واحدة من الجامعات الأخرى، 'الجديدة' و'الداخلية'، والواقعة في الشمال الغربي (جامعة جندوبة) أو الوسط الغربي (جامعة القيروان) أو الجنوب الغربي (جامعة قفصة) من البلاد ما لا يتجاوز حدّ 10 آلاف طالب إلا قليلا فيما عدا جامعة قابس (الجنوب الشرقي) التي تؤوي 20 ألفا[20]. وتدلّ هذه المؤشرات على مركزية الجامعة التونسية المماثلة لخرائط توزّع المؤشّرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تميل فيها الكفّة بشكل حاسم لفائدة أقطاب العاصمة والساحل (الوسط الشرقي على ساحل البحر) وصفاقس (المسماة عاصمة الجنوب، على الساحل الشرقي).

ثانيا: الشروط الاجتماعية للحركة النقابية لمدرسي الجامعة التونسية:

1- تزايد أعداد المدرّسين:

في منتصف العقد الأول لتأسيس الجامعة التونسية كان عدد مدرّسيها 156، لم يكن من بيْنهم من التونسيين إلا ستة وسبعون (76). بعد ذلك بعشرين سنة، تطوّر عدد المدرّسين القارّين حسب نسق سريع[21] ولكن، وخلال الحقبة 1987-2003 لم يتضاعف عدد مدرّسي أعلى الرتب، أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين، إلا في موفّى السنة الخامسة (02-2003) في حين شهد عدد الأساتذة المساعدين والمساعدين تزايدا بأربعة أضعاف تقريبا وشهدت أعداد المدرّسين من غير ذوي التكوين الجامعي مُنْتَهي المراحل تزايدا بأكثر من ثلاثة عشر ضعفا [22]. تجسيدا للصبغة الجماهيرية للجامعة التونسية [23] ، كان تطوّر أعداد مدرسيها خلال السنوات الجامعية 2008- 2013 (آخر الأرقام المتوفرة لدى المصادر الوزارية) على نحو يفيد[24] :

2- تشتّتُ المدرّسين الصّنفيُّ:

فباقتراب عدد 'التكنولوجيين' من عتبة الألفيْن خلال السنة الجامعية 2008-2009 أي خمسة عشر (15) سنة بعد بعث هذا السّلك (سنة 1993)[25] المتكوّن، بدايةً وفي أغلبه، من أساتذة تعليم ثانوي في

---

[20] نفسه.

[21] وزارة التعليم العالي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، ***التعليم العالي بالأرقام***، مصدر سابق، ص 14.

[22] نفسه، ص 10.

[23] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، ***استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث 2008-2017*** ، مصدر سابق.

[24] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة)، ***التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية 2012-2013*** ، مصدر سابق.

[25] يخضع المدرسون التكنولوجيون إلى الأمر عدد 314 لسنة 1993 المؤرخ في 08 فيفري 1993 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين التكنولوجيين كما حدد الأمر عدد 2591 لسنة 2001 المؤرخ في 9 نوفمبر 2001 نظام تأجيرهم.

اختصاصات تكنولوجية، تبيّن المعطيات الإحصائية المتوفّرة خلطة متزايدة التشتت لبنية جسم مدرّسي الجامعة التونسية حيث بات يجمع أصنافا متباينة من حيث مسار التكوين وطبيعته ونوعية الشهائد المتحصل عليها ومستوياها وحيازة المعارف الضرورية لممارسة مهن التعليم والتأطير... وبالفعل كان التكنولوجيون والمهندسون والحِرَفيون وأساتذة التعليم الثانوي ضمن جسم مدرّسي الجامعة التونسية سنة 2008 يمثلون ما نسبته 28.94 % لتصير سنة 2013 ما قدره 24.50 %، أما بالنسبة إلى المتعاقدين فقد كان عددهم خلال السنة الجامعية 2012-2013 يناهز 4005 وهو ما يمثل 17.50 % من عدد المدرسين الجامعيين الجملي[26] .

تعني هذه الأرقام أن صيغا متعددة من التشغيل الهش وغير الآمن تحكم على أعداد متزايدة من مدرسي الجامعة التونسية بمزاولة مهنة لم يحصلوا على المؤهّلات العلمية والبيداغوجية الكافية لمزاولتها، ولا يتمتعون لدى امتهانها بظروف تسمح لهم بأن يجوّدوا مهاراتهم وأن يترقّوا علميّا بالانخراط في المسار التكويني الجامعي 'الاعتيادي'... في حين تزايدت أعباء عملهم بشكل خاص بعد اعتماد نظام إمد [27] الذي يقسّم السنة الجامعية إلى سداسييْن ويُخضع بعض موادهما إلى نظام مراقبة مستمرة لدى امتحان الطلبة فيها [28]. فضلا عن ذلك تتدنى نسبة التأطير (عدد الأساتذة المؤهّلين لتكوين المكوّنين وللإشهاد وللإشراف على البحوث نسبةً إلى عدد الطلبة بمن فيهم طلبة الماجستير والدكتورا) إلى 10.9 % في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، و11.40 % في جامعة قفصة و11.80% في جامعة تونس المنار، و12.10 % في جامعة المنستير و13.20% في جامعة صفاقس و13.30 % في جامعة قابس و13.50% في جامعة القيروان[29].

3- في بعض الملامح السوسيولوجية لمدرّسي الجامعة التونسيّة:

بانضواء مائة ألف (100.000) طالب إلى الجامعة التونسية نبلغ ما يتجاوز بقليل 1 % من مجموع الساكنة من جهة، ونسبة انضواء (التمدرس الجامعي الفعلي لمن هم في عمر الانتساب إلى الجامعة) يفوق بقليل 10 % من جهة ثانية. تمّ بلوغ هذه العتبة سنة 1992 وهو تاريخ مرجعي في بلوغ الضغط

---

[26] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة)، ***التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية 2012-2013***، مصدر سابق.

27 التقرير التأليفي الصادر عن الندوة الوطنية التي نظمتها النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل يومي الثالث والرابع من فيفري سنة 2006 والصادر تحت عنوان "مشروع إصلاح التعليم العالي إمد: الرهانات والإمكانيات"، أنظر كذلك نص التوصيات النقابية بخصوص نظام إمد المنشور في، ***الشعب*** (نقابية أسبوعية، لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل) عدد 24-12-2005، ص10. أنظر مثلا رأيا تحليليا نقديا لأحد أساتذة التعليم العالي في نظام إمد: عمر بالهادي (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (جامعة تونس))، "نظام إمد: الرهانات والتداعيات"، موجود على الرابط http://amor-belhedi.voila.net/LMD.htm

[28] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، "الأمر عدد 3123 لسنة 2008 مؤرخ في 22 سبتمبر 2008 ومتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام إمد" في، ***النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للشهادات الوطنية في نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه "إمد"***، تونس 2013.

[29] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة)، ***التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية 2012-2013***، مصدر سابق.

الديمغرافي على قطاع التعليم العالي مستويات عالية[30]، وقد تضاعفت تلك العتبة تضاعفت مرتين في أقل من عشر سنوات لتبلغ ذروتها في السنة 2010[31] وهو ما فرض تكثيفا متسارعا في تشغيل المدرسين الجامعيين. بفعل ذلك تزايدت في بعض رتبهم نسبة المتعاقدين (100 % من المساعدين التكنولوجيين، 66.05 % من المساعدين، 17.25 % من الرّتب الأخرى)، زيادة على إصدار الوزارة الأمر عدد 4259 المتعلق بالقانون الأساسي للباحثين (07-10-2013) والذي لم يستجيب لما تطالب به النقابات من تبسيط للرتب وتوحيد لها. ويبيّن توزيع مدرّسي الجامعة التونسيّة حسب الرّتب وصيغة العمل والجنس للسنة الجامعية 2012-2013 [32] أن نسبة الإناث من مختلف رتب المدرسين الجامعيين تتناقص إلى ما تحت الرّبع كلّما كانت الرتبة أعلى وتتجاوز النصف كلّما كانت الرتبة أدنى. وإجمالا تتصف الأصناف التي اعتبرناها غير ناجزة التكوين وهشة الأوضاع المهنية على العموم بحداثة السن وبكونهم من الإناث، فيما ينحدر أغلبهم من الشرائح العليا في الطبقات الفقيرة ومن الشرائح الدنيا في الطبقات المتوسطة وخاصة في الاختصاصات غير النخبوية (الطبّ والصيدلة والدّراسات التجارية العليا)...[33]. وكل هذه خصائص سوسيولوجية تحيل بطريقة مباشرة إلى طرح قضايا اجتماعية في سياق مهني تدهورت ظروف العمل فيه بشكل حاد وسريع[34].

ثالثا: المنظّمات النقابيّة للمدرّسين الجامعيّن:

1- لمحة تاريخية سريعة عن الإطار العام للعمل النقابي الجامعي:

يعود تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل (ا ع ت ش) إلى سنة 1946 [35]. وقد اعتيد اعتباره واحدا من أهم المنظّمات النقابية (العمالية) العربية والإفريقية وعلى الأخص بمساعدته التاريخية على تكوين

---

[30] Banque africaine de développement (BAD), 2011, *La pauvreté et l'inégalité en Tunisie, au Maroc et en Mauritanie. Note économique*. www.afdb.org
BELHEDI A., 1992, *Société, espace et développement en Tunisie*, Publication Université de Tunis. 262p.
Belhedi A. ,1996. Littoralisation et mondialisation. L'état des lieux et les enjeux. *Revue Tunisienne de Géographie*, n° 30,9-52.
BELHEDI A., 2005, « La dynamique économique régionale en Tunisie. Analyse structurelle résiduelle », *Cybergeo*, n° 310, pp.1-17.

[31] تركيب بين الأرقام الواردة في المصادر الرسمية التالية:
وزارة التعليم العالي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، ***التعليم العالي بالأرقام***، مصدر سابق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، ***استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث 2008-2017***، مصدر سابق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة)، ***التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية 2012-2013***، مصدر سابق.

[32] نفسه

[33] Éric Gobe et Saïd Ben Sedrine, *Les ingénieurs tunisiens : dynamiques récentes d'un groupe professionnel*, Paris, L'Harmattan, 2004, 276 pages

[34] بدر السلام الطرابلسي، "ملف خاص بالبحث العلمي في تونس"، ***الفجر نيوز*** (موقع إخباري إلكتروني)، عدد 02-01- 2008، موجود على الرابط http://www.turess.com/alfajrnews/701

[35] Mustapha Kraiem, *La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952)*, Imp. UGTT, 1980.
Abdesselem Ben Hamida, *Le syndicalisme tunisien de la deuxième guerre mondiale à l'autonomie interne*, Publications de l'Université de Tunis, 1989.
Boubaker Ltaief Azaiez, *Tels syndicats tels syndicalistes*, Tunis 1980.

نقابات الفلاحين وأعراف الصناعة والتجارة والعديد من المنظمات المهنية الأخرى[36]، وتقديمه فرحات حشاد مؤسّسه التاريخي شهيدا (05-12-1952)[37] في سياق ما سجله من مساهمة في الحركة الوطنية التحريرية إلى حدود ميلاد الدولة ما بعد الاستعمارية التونسية (1946-1956)[38] وأثره اللاحق في السياسات الاجتماعية التي تبنتها (برامج حكومات باقي الخمسينات والستينات مستمدة من البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد)[39].

وعلى الرغم من تقلقل العلاقة بين ا ع ت ش والسلطة التي ضيّقت عليه واستدمجت قياداته في صلب حزبها الحاكم وحجّمت دوره الاجتماعي بسياسات بالغة الحدّ من الحرّيات عامة ومن الحرّيات السياسيّة والنقابيّة خاصّة وصولا إلى المصادمة الكبرى في منتهى السبعينات (2-01-1978) فإن أعداد منخرطي الاتحاد ظلت تتزايد باستمرار على قاعدة مهنية اجتماعية تجمع بين القطاعات العمالية (المناجم، الصناعات المعملية، النقل، العمّال الفلاحيّون،...) وصغار ومتوسّطي الموظّفين (الدواوين الحكومية، الشركات الحكومية الكبرى، قطاعا الصحة والتعليم، موظفو الدولة،...)[40].

2- في التاريخ الخاص بنقابات المدرسن الجامعيين:

يمكن تقسيم تاريخ المنظمات النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية إلى أربع مراحل كبرى تمتدّ الأولى من بداية السبعينات تاريخ بعث أول نقابة لهم إلى حدود 1991 وهي مرحلة التأسيس، أما الثانية فتتميز بأزمة التسعينات بما شهدته من انقسام صنفي وظهور أزمة تمثيل نقابي واستتباب تعددية نقابية (من داخل ا ع ت ش) انتهاءا إلى المؤتمر التوحيدي. تمتدّ المرحلة الثالثة من 2006 إلى تاريخ الثورة التونسية وعلى الخصوص ما شهدته سنتها الثانية من بعث نقابات جديدة من خارج الاتحاد ع ت ش، في حين تمتد المرحلة الرابعة من تاريخ بعث أول نقابة من هذا النوع (2011) إلى الآن.

1- التأسيس: نقابتان لمدرّسي التعليم العالي ضمن ا ع ت ش (1971-1991):

" في اجتماع عقد يوم 14-01- 1970 بصفاقس وحضره المرحوم البشير بلاّغة وكان آنذاك كاتبا عاما للإتحاد العام (التونسي للشغل) أعلن المرحوم الباهي الأدغم الوزير الأوّل ... بأن بلاّغة مريض ولم يعد بإمكانه مواصلة مسؤوليته على رأس الإتحاد العام ولذلك فقد استقرّ قرارنا على تعويضه بالحبيب عاشور"[41]. كان السياق سياق تجديد للعمل النقابي وتوسيع لقاعدته الاجتماعية وتشبيب لعناصره القيادية في نطاق العمل المشترك بين قيادة ا ع ت ش والحزب الحاكم (الدستوري)[42]. وبالتمحيص في الوقائع

---

[36] *Ibid.*
[37] *Ibid.*
[38] *Ibid.*
[39] *Ibid.*
[40] *Ibid.*
[41] منصور الشفي، من تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل: أزمة سنة 1965 (الحلقة الثالثة عشرة والأخيرة)، ***الشعب*** (أسبوعية نقابية، اللسان المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل)، عدد يوم 05-12-2009، موجود على الرابط http://www.turess.com/echaab/9537
[42] نفسه.

التاريخية نلاحظ تداخلا بين حركة المدرّسين النقابية في التعليم الثانوي والتقني والفني وحركة المدرّسين النقابية في التعليم العالي ومن ذلك أن "المدرسة الوطنية للأساتذة المساعدين جمعت العديد من المسؤولين النقابيين الذين درسوا ثم درّسوا سويّا وتناوبوا على القطاعين، ومنهم أنا حيث كنت كاتبا عاما لنقابة التعليم التقني سنة 1972 ثم عضوا في نقابة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 1977"[43].

تظافرت ثلاثة عوامل في نشأة النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (ن ع ت ع ب ع) أوّلها عمل قوى سياسية يسارية (الحزب الشيوعي التونسي (ح ش ت) ذو التوجه السوفييتي) وعناصر يسارية أخرى على الامتدادا داخل المنظمة الجماهيرية التونسية الوحيدة آنذاك وذات القدرة على التطور في اتجاه مستقل إن لم يكن مناضلا أو معارضا [44]. أمّا العامل الثاني فهو تطوّر الحركة النقابية واتساعها حيث "سعى عدد من أساتذة التعليم العالي المنتمين إلى الرتبة الأعلى إلى تكوين نقابة خاصة بهم وهو ما كان لهم بطلب منهم وباستجابة من الجبيب عاشور"[45]، و"كان عدد أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين في نقابة التعليم العالي أكبر من عددهم في النقابة التي تحمل اسمهم وكنا نسميها نقابة 16... و... كانت 'متناصفة' بين الشيوعيين أو المتعاطفين معهم... والدستوريين..."[46]. ثالثا "أصبح الاتحاد يضمّ في سنة 1977 ما لا يقل عن 500 ألف منخرط. كما تميّزت هذه المرحلة بالبطالة وضعف الأجور... حيث تعدّدت الإضرابات (قرابة 300 إضراب سنة 1975)... ورفع شعار استقلالية العمل النقابي... (1971) ... (في) نقابة التعليم الثانوي."[47].

بعد التكوين الذي كان فيه للمؤسسات جامعية الأولى بالعاصمة دور حاسم[48] كان أول إضراب سنة 1972 للمطالبة بالترفيع في الأجور (الجرايات). وفضلا عن ذلك الجانب المطلبي الذي كانت حوله بعض الصراعات بين اليسار سوفييتي النزعة ويسار 'جديد' كانت النضالات السياسية تتجه اتجاهين: ما يهمّ الاتحاد من استقلالية عن الحزب الحاكم وما يهم البلاد من ديمقراطية وحرّية سياسية وهو ما يدل على وعي مدني لدى النقابيين الجامعيين.

وبفعل انقلاب طلبة الحزب الحاكم على الاتحاد العام لطلبة تونس في صائفة 1971، دخلت الجامعة التونسية في أزمة حادة اتصلت سنوات عدة وفي سياقها اندفعت تحرّكات الجامعيين النقابية نحو التجذير المطلبي بحيث "شهدت (النقابة) الانسحاب التدريجي للدساترة... على الرغم من حضورهم الفاعل كلّما

---

[43] شهادة محمد الهادي التواتي، نقابي سابق في نقابة التعليم التقني ثم في نقابة التعليم العالي والبحث العلمي وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام اتونسي للشغل. مقابلة بتاريخ 20-11-2014، تونس العاصمة.

[44] عبد الجليل بوقرة، فصول ***من تاريخ اليسار التونسي. كيف واجه الشيوعيون وبرسبكتيف نظام الحزب الواحد؟ 1963-1981*** ، منشورات برسبكتيف وسيريس للنشر، تونس، 2012.

[45] نفسه.

[46] شهادة مصطفي التوايتي (البلطي)، كاتب عام سابق للنقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي. مقابلة بتاريخ 20-11-2014، تونس العاصمة.

[47] شهادة جنيدي عبد الجواد ضمن ملف "بين قراريْ إضرابيْ جانفي 78 وديسمبر 2012: نقابيون سابقون يتحدثون للشعب أوجه التشابه والاختلاف بين الفترتين، والدروس الجوهرية لاستخلاصها"، ***الشعب***، عدد 07-12-2013. موجود على الرابط http://www.echaab.info.tn/pop_article.asp?Art_ID=19344 وقد قدم المصدر الشاهد على أنه 'كاتب عام سابق لنقابة التعليم الثانوي (1970-1971)، ولنقابة التعليم العالي والبحث العلمي (1981-1985)'.

[48] شهادة محمد الهادي التواتي، مصدر سابق.

كانت المسائل المثارة على درجة من الخطورة السياسية من منظور الحكومة والحزب الحاكم"[49] . ويعتبر الإضراب العام الذي خاضه الاتحاد العام التونسي سنة 1978 دفاعا عن نفسه ضد الهجمات التي طالته ودفاعا عن استقلاليته، وتلاه سجن جماعي للقيادة النقابية ومحاكمة لعناصرها وتنصيب لقيادة خاضعة بالكامل لسلطة الحكومة. وخلال تلك الأزمة كانت "نقابة التعليم العالي... أول نقابة تعلن موقفا مساندا للقيادة الشرعية وتندّد بالقيادة المنصبّة... و(كذلك) رجالات التعليم العالي..."[50]. ثم، ونظرا لفشل السياسة التسلّطية، عملت السلطة على الظهور بمظهر المنفتح وكانت البداية بالمؤتمر الخامس عشر (1981) الذي انتخب فيه أمينًا عامًا كاتبٌ عامٌ سابقٌ لنقابة التعليم العالي والبحث العلمي استكمل بمجلس وطني عيّن فيه الحبيب عاشور ليشهد المؤتمر السادس عشر (1984) عودته أمينا عاما.

في الأثناء كانت وزارة التعليم العالي (و ت ع) تفاوض النقابة، منذ السنة الجامعية 1983-1984، على أساس الاستجابة إلى مطلب ترفيع في الأجور مقابل زيادة في ساعات العمل (استجابة للربط الحكومي بين الترفيع في الأجور والزيادة في الإنتاج) [51]. في مستوى الدفاع عن الديمقراطية النقابية الداخلية، وعلى الرغم من "ديمومة وجود عنصر من نقابيي التعليم العالي ضمن المكتب التنفيذي للاتحاد العام (أعلى هيئة تسييرية)" فإن ذلك كان "لحرص عاشور على التباهي بكون الاتحاد لا يؤوي 'العمّال' و'غير المتعلمين فحسب' بل فيه مكان للجامعيين ذوي الثقافة العالية"[52]، ولكن مؤتمر 1989 شهد ترشحّيْن متضادّين من نقابيي التعليم العالي، وكان ذلك دليلا على استفحال أزمة كانت سارية منذ سنوات[53].

2- صراع الشرعيات: (1991- 2006):

خلال السنة الجامعية 1990-1991 استقال الكاتب العام وحل المكتب فأنجز مؤتمر استثنائي، لتصعد قيادة جديدة غابت عنها أغلبية العناصر القديمة وعلى الأخص منها القريبة من الحزب الشيوعي التونسي مما أثّر على تصاعد نفوذ حساسيات نقابية وسياسية مغايرة. "وعلى الرغم من تعطيل عمل التشكيلة الجديدة بتعلّة ضرورة توحيد نقابتيْ التعليم العالي"[54]، توسّع العمل النقابي للمدرّسين الجامعيين بتكاثر النقابات وشمولها للجامعات الجديدة بصفاقس وسوسة...

تعتبر سنة 1999 ذروة أزمة جديدة في نقابة التعليم العالي بوصول مفاوضات جديدة إلى طريق مسدودة انتهت بأن أمضى كاتبها العام اتفاقا مع الوزارة يقضي بالترفيع في الأجور مع زيادة في ساعات

---

[49] محمد الهادي التواتي ومصطفى التوايتي (البلطي)، مصدران سابقان. والشهادتان متطابقتان في هذه النقطة.

[50] منصور الشفي، من تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل (الحلقة الثانية والثلاثون)، ***الشعب***، عدد 20-11-2010، موجود على الرابط http://www.turess.com/echaab/12377

[51] نفسه.

[52] محمد الهادي التواتي، مصدر سابق.

[53] نفسه.

[54] نفسه.

العمل رغم التنصيص في البيانات على رفض ذلك. وشهد المؤتمر الثامن للنقابة (تشرين أول- أكتوبر 2001) صراعا آل إلى انسحاب 36 مؤتمِرا من أصل 79، وانسحاب 11 مترشحا من أصل 21 [55].

وفي فيفري 2002 وخلال المؤتمر العام للاتحاد العام و"ما إن أتمّ المؤتمر الاستثنائي... أشغاله... حتى قرّرت قيادة الاتحاد... حلّ الهيكل المنبثق عن مؤتمر 2001 وتكوين لجنة مؤقتة لتسيير شؤون القطاع وإعداد مؤتمر توحيدي. و... هذا القرار... أقحم القضاء في مسألة داخلية استغلتها الوزارة... ورفضت التعامل مع أي هيكل. وانعقد مؤتمر (استثنائي) في 14 جوان 2003 دون أن يتوحّد القطاع... ولكن... (كان هناك) مسار... مورست فيه كل أشكال النضال (تجمّعات أمام الوزارة ومقرّات الجامعات، حمل الشارة الحمراء، اضرابات احتجاجية، إضراب اداري (2005)...) بغية فتح باب التفاوض الجدّي أمام وزارة الإشراف"[56]. وكانت تلك علامة أزمة متعددة الجوانب حيث كان "هناك الانقسام الهيكلي والتاريخي بين نقابة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ونقابة الأساتذة والأساتذة المحاضرين... و... انقسام ظرفي أدّى الى وجود مكتبين وطنيين منبثقين عن مؤتمرين أشرف عليهما المكتب التنفيذي للاتحاد تباعا (2001 و2003)... "[57].

مع استفحال الأزمة، قدم مناضلون نقابيون جامعيون اقتراحات حلول على أساس الاعتراف بوجود تعدّد صنفي معقد وبآثاره المهنية ومحاولة للتعامل معه بروح تعددية[58]، ولكن على الأرض، صار العمل النقابي الجامعي منذ 2003 ذا رؤوس متعددة هي النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (مكتب 2001) وسَمِيَّتُهَا (مكتب 2003) والنقابة العامة لأساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين (القديمة) مع وجود تيار نقابي يتمسّك بالهيكلة الشاملة للقطاع تشكّل في لجنة. وهذه الوضعية قائمة إلى حد إنجاز مؤتمر توحيدي (15-07-2006) الذي انبثقت عنه الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (ج ع ت ع ب ع) ورغم تأسيس الوزارة نقابة تكنولوجيين وممارستها التفاوض مع أربع نقابات [59] كانت صيغة المؤتمر التوحيدي هي الصيغة التي "صمدت" وإن لم يغلق الملف القضائي للشرعيات المتطاحنة إلا سنة 2013[60].

3- وحدانية التمثيل النقابي ومخلّفات التّوحيد (2006- 2011):

---

[55] تقرير صحفي. موجود على الرابط http://tunisnews.net/2001/10/31-2001/?print=print

[56] علي بن صالح، "واقع مرير وآفاق ضبابية، الجامعة التونسية في خمسينيتها"، في، ***الشعب***، عدد 07-12-2013، مصدر سابق.

[57] أحمد بوعزّي، الأزمة النقابية في التعليم العالي: تعاليق واقترحات ،نشر على أعمدة صحيفة ***الشروق*** (يومية تونسية جامعة) بتاريخ 18 - 06 – 2005، وقد قدم المصدر الكاتب على أنه "كاتب عام سابق للنقابة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي". موجود على الرابط: http://www.turess.com/alchourouk/6483

[58] نفسه.

[59] علي بن صالح، "واقع مرير وآفاق ضبابية، الجامعة التونسية في خمسينيتها"، في، ***الشعب***، عدد 07-12-2013، مصدر سابق.

[60] رفضت المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة الطعن المرفوع سنة 2003 على حلّ مكتب ن ع ت ع ب ع (مؤتمر 2001) كما تم حفظ القضية التي كانت أثارتها سنة 2006 ن ع أ ت ع أ م قادحة في تأسيس ج ع ت ع ب ع (المؤتمر التوحيدي 15 جويلية 2006) ومعترضة على حلّها، كما قضت المحكمة في نفس الجلسة بحفظ القضية التي كان أثارها باسم ن ع ت ع ب ع (مؤتمر 2001) كاتب عام لها، ***الشعب***، عدد 07-12-2013، مصدر سابق.

كان انبثاق النقابة الموحّدة على أساسين اثنين هما وحدانية التمثيل النقابي لمدرسي الجامعة التونسية مع ضمان تمثيلية صنفية مراعية للخصوصيات وللثقل العددي بما فتح الباب لمزيد من الديمقراطية الداخلية والصبغة التشاركية من ناحية والعمل ببرنامج "نضالي" موحّد لجميع الأصناف أوجد جسور تربط بين المصالح المهنية المتباينة بما فتح الباب للتضامن القطاعي من ناحية ثانية. على هذا الأساس من تطوير الديمقراطية والتشاركية أطّرت الجامعة العامة للتعليم العالي بنجاح إضرابا عامّا ليومي 19 و20 تشرين أول- أكتوبر 2007، ولكن مفاوضات لاحقة (23 كانون الثاني- جانفي 2009) أفضت إلى إمضاء اتفاق بين الوزارة والاتحاد بترفيع خصوصي في أجور المدرّسين الجامعيين من دون إشعار هيكلهم النقابي. بذلك كانت "1985، 1999، 2009، تواريخ أدّت بقطاع التعليم العالي داخل الاتحاد العام وخارجه إلى حالة غضب... أمام صلف المركزيات النقابيّة المتعاقبة... والدّوس على شخصيّة الجامعيين وكرامتهم بإمضاء اتّفاقيّات وصفقات رغم أنف القواعد ورفض هياكلهم المدوّن..."[61].

على الرغم من التوحيد إذا، ظلت أصوات تعتبر أن القطاع لم يتمكّن من خلال نقابته الجديدة من السيطرة على زمام أمره بين تصلّب الحكومة في رفض المطالب و'مناورات' سياسية لقيادة المركزية النقابية منعته من العمل المشترك حتى مع نقابات التربية والتعليم.

4- في ظل تعددّ المركزيات النقابيّة (2011-...):

4-1- الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي:

استفادت ج ع ت ع ب ع من السياق الاحتجاجي المطلبي الذي أدى إلى ثورة 17 ديسمبر 2010 14 جانفي 2011 فانتهت إلى المشاركة في آخر أشواطه بتحركات مساندة ثم في مفاوضات الترفيع في الأجور (2012). مطالب الجامعة تتمثل في "منحة العودة الجامعية/ ومنحة تحفيز الجامعيين المشتغلين في الجامعات الداخلية/ تمتيع التكنولوجيين والمبرّزين بعطلة بحثية خالصة الأجر/ تمتيع الجامعات الداخلية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بهياكل بحثية...، وإتمام التفاوض في مسألة تأجير التأطير وفي مسألة الساعات الإضافية، وفي مسألتي التمديد عند التقاعد والتميز"[62]. تأخذ الاستراتيجية المطلبية للنقابة التعدّد الصنفي للمدرسين الجامعيين بعين الاعتبار وتراعي ما تعيشه الجامعة التونسية من "أزمة... تتمثّل في عدم قدرة، إن لم يكن رغبة، المشرفين على وزارة التعليم العالي في تحقيق الإصلاحات الاستعجالية الضرورية وبناء علاقة قائمة على مبدأ الثقة مع منظوريها ومع الهيئات الممثلة للجامعيين"[63]. في مستوى آخر من هذه الاستراتيجية يعمل الهيكل النقابي في التفاوض بصيغة تجند ما يفوق 75 نقابة أساسية موزّعة على مختلف الجامعات وتكوين لجنة وطنية "متكونة من ممثلين عن الجامعة العامة، ممثل

---

[61] أحمد المعروفي ، "لم الخوف من التعدّديّة النقابيّة ؟"، في، ***الفجر نيوز***، عدد 29 - 04 – 2009. وأمضى الكاتب مقاله بعبارة 'نقابي مستقلّ'. موجود على الرابط http://www.turess.com/alfajrnews/14607

[62] بيان ج ع ت ع ب ع صادر بإمضاء الكاتب العام بتاريخ 25 جانفي- كانون الثاني 2014.

[63] نفسه.

عن المدرسين الباحثين من صنف "أ"، ممثل عن صنف "ب" ممثل عن المدرسين المبرزين، ممثل عن الأساتذة التكنولوجيين وممثل عن المدرسين الباحثين بمؤسسات البحث العلمي"[64]. وذلك في سياق توسيع المطالبة بالإصلاح الجامعي[65]، إصلاحا هيكليا لا يمكن أن يحصل إلا في إطار إصلاح المنظومة الجامعية والقانون الانتخابي لهياكل التسيير البيداغوجي والعلمي".

4-2- النقابة العامة للسلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي:

"... نجد أستاذ تعليم ثانوي، حاصل على الأستاذية... يدرّس بالجامعة التونسية ولا تحكمه القوانين الأساسية للجامعة... ولا يتمتع بأجور منظوريها ... قد يقضّي الملحق مثلا قرابة العشر سنوات يقع بعدها إنهاء الحاقه ويعود إلى سالف عمله بالمعاهد الثانوية. وقد خلقت هذه الوضعية حالات إنسانية (عسيرة)"[66].

أغلب الملحقين الذين يكابدون مثل هذه الأوضاع ينتظمون ضمن "السلك المشترك" في اختصاصات الإنكليزية والفرنسية والإعلامية. وانعقد في فيفري- شباط 2012 المؤتمر التأسيسي 'للنقابة العامة للسلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي' (ن ع س م م ت ع) في صلب الاتحاد العام على قاعدة الخصوصية الصنفية، للدعوة "إلى ضرورة اعتماد البحث والدراسة للحصول على الشهادات العلمية التي تساعد على التدريس بالجامعة والانتساب اليها"[67]، و"سن قانون أساسي خاص... يوضح العلاقة الشغيلة... ويمكنهم من حقوقهم ويحفظ كرامتهم مع وضع حد للوضعية المعقدة القائمة"[68].

خلال سنتيْ نشاطها، كوّنت ن ع س م م ت ع نقابات أساسية وجاء في بيان لها (ماي 2014) أنّها تدافع عن منظوريها إزاء "تعنّت الوزارة وعدم تعاطيها بجدية مع... القانون الأساسي وحق الانتخاب والتمثيل في المجالس العلمية وما آلت إليه المفاوضات... والمشاركة شأنهم شأن بقية الأساتذة في انتخاب هياكل التسيير العلمي والمدراء والعمداء"[69].

خلال السنة الجامعية 2013-2014، قامت ن ع س م م ت بتنظيم ندوات وطنية لاستكمال الحوار حول مسوّدة قانون أساسي انتهت إليها ورشات عمل وعدّلها المنظورون في مختلف المؤسسات بجملة من المقترحات، في فلسفة غير مطلبية بل منسجمة مع تطلع الجامعة التونسية إلى الإصلاح "والنهوض

---

[64] تقرير نقابي. موجود على الرابط https://ar-ar.facebook.com/ugtt.page.officielle/posts/657054027702359

[65] للمقارنة بين تصورات مختلفة للإصلاح يمكن، على سبيل المثال، مقارنة محتويات المصادر التالية:
http://www.turess.com/alchourouk/183905
http://ar.webmanagercenter.com/2014/10/23/54390/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84 ،
http://tunisnews.net/2012/01/2012-01-31-23-39-25/?print=pdf ،
http://www.mes.tn/detail_evennement.php?code_menu=548&code_evennement=755

[66] العيفة نصر، "المؤتمر التأسيسي للنقابة العامة لأساتذة السلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي من أجل نظام أساسي يضبط الحقوق والواجبات"، ***الشعب***، عدد 25-02-2012، موجود على الرابط http://www.turess.com/echaab/16579

[67] نفسه، من كلمة الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم والبحث العلمي في المؤتمر.

[68] نفسه، من تدخلات المؤتمرين في المؤتمر.

[69] نفسه.

بمنظومة التكوين وحل مشكلاته «السوسيومهنية» وذلك بالاستئناس بآراء وأفكار ومقترحات عديد المختصين والخبراء في المجال الأكاديمي"[70]. وقد تمكنت ن س م م ت ع من إمضاء اتفاق مع وزارة التعليم العالي تضمّن توسيع دائرة الاختصاصات المكوّنة للسلك المشترك وإدماج كل مدرس ملحق متحصل على شهادة ماجستير أو شهادة الكفاءة في البحث أو شهادة الدراسات المعمقة في البحث وكذا من تمّ تجديد إلحاقه مرّتين على الأقل. كما تقرر إحداث شهادة ماجستير بحث في اختصاص 'تعلّمية المواد' بالجامعة الافتراضية خاصة بأساتذة السلك المشترك والملحقين المباشرين بالتعليم العالي ،... وأن يتمتع من انخرط منهم في مسار البحث بتخفيض ساعات التدريس ... وبحق الانتخاب والتمثيل وتشكيل لجنة متناصفة بين الوزارة والنقابة للنّظر في مسألة النُّقَل... [71].

وعلى الرغم من تذمر ن ع س م م ت ع من عدم تطبيق الاتفاقيات وهي نقطة مشتركة مع ما تتذمر منه ج ع ت ع ب ع فإن وجودها الواقعي بصدد الترسخ وإن بخطى بطيئة على قاعدة تكاثر منظوريها المحتملين، ومزيد تدهور ظروف العمل، وتصاعد المصاعب الموضوعة في وجه تقدمهم العلمي وتراكم أعبائهم المهنية، وتمايزهم الصنفي.

2-4- اتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين:

تأسّس إتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين (إ ج ا ب ت، وتكتب اختصارا 'إجابة')[72] منظمة مستقلة غير منضوية في ا ع ت ش بمقتضى قانون أساسي مؤرّخ في 26-09-2011، للمدرّسين الجامعيين على مستوى كل البلاد، "يهدف إلى توحيد صفوف (هم) من أجل الدفاع عن جميع مصالحهم المادية والمعنوية"[73] . كما أعلن إ ج ا ب ت، خلال صائفة 2012، أنه يضم 600 منخرطا موزّعين على 30 مؤسسة جامعية[74]. ويستفاد من تحركات خاضها في سياق إعلانه إضرابا مفتوحا (04-11-2014)

---

[70] استجواب صحفي للكاتب العام ع س م م ت، موجود على الرابط: http://www.essahafa.info.tn/index.php?id=128&tx_ttnews%5Btt_news%5D=43805&tx_ttnews%5BbackPid%5D=127&cHash=861f1b87dc

[71] تقرير صحفي، موجود على الرابط: http://www.agendas.ovh/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7

[72] صفحة النقابة على شبكة الفايسبوك. رابطها: https://www.facebook.com/syndicatijeba/posts/337148469710908 ، والنص مؤرخ في 31-08-2012.

[73] نفسه.

[74] في رسالة مفتوحة موجهة لوزير التعليم العالي بتاريخ شهر فيفري- شباط 2014 ويرد ذكرها لاحقا أكدت النقابة أنها تجمع أكثر من ألف (1000) منخرط موزعين على 47 مؤسسة جامعية ثم أعلنت خلال شهر أفريل –نيسان 2014 أنها تضم 1200 منخرطا. وفي نفس الرسالة المفتوحة تؤكد النقابة أن 80 % من المدرسين الجامعيين غير منخرطين بأية نقابة. راجع الرابط: http://nawaat.org/portail/2014/02/01/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88

أنه يغطّي معاهد عليا وكليات بجامعتي سوسة (مكان عمل وإقامة أغلب كوادره) والمنستير وقفصة فيما يشكو ضعفا في تونس وصفاقس[75].

من مطالب إ ج ا ب ت "إرساء قانون أساسي،... وضمان استقلالية الجامعة... وهيكلة وحوكمة للمؤسسات الجامعية تضمن... الممارسة الديمقراطية... والدفاع عن الحريات الأكاديمية..."[76]. وتفيد بعض تقاريره المنشورة أنه كوّن "مكتب دراسات يهتم بتشخيص الوضع بالجامعة التونسية... قصد تقديم الحلول"[77]. ملحا في ذات الوقت على بعده... عن الخوض السياسي في الشأن العام [78]. وفي سياق عمله، نظم إ ج ا ب ت استشارة وطنية أعلن أنه تمّ فيها "تشريك قرابة الألف جامعي... حول مشروع "إعادة تأسيس الجامعة التونسية" كما تم إنجاز ورشات عمل ... شارك فيها 120 أستاذا وباحثاً من مختلف الاختصاصات وضيوف... دوليين"[79] وذلك حول " 5 محاور تهتم بالقانون الأساسي ومنظومة التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي ودمقرطة الجامعة التونسية، والأوضاع الاجتماعية والمادية للجامعيين"[80]، وهذه المحاور هي النقاط الأساسية الخمس في مشروع إ ج ا ب ت لإعادة بناء الجامعة[81]. واستلهم إ ج ا ب ت [82] مبادئ عامة للحريات الآكاديمية من إعلانات يحيل عليها في ما نشره (بالفرنسية). ومنذ تأسيسه يعتبر إ ج ا ب ت أن من واجب سلطة الإشراف "الاستماع إلى جميع مكونات الجامعة التونسية والاعتراف بحق التعددية النقابية ونبذ سياسات الإقصاء وتبجيل أصحاب الأفكار والرؤى الإصلاحية"[83].

ومن بين التحركات التي خاضها إ ج ا ب ت ما تعلق بانتخابات هياكل التسيير في الجامعة والاستشارة التي أطلقتها الوزارة في الغرض خلال (2013) حيث أعلن [84] "رفض عرض هذه الاستشارة على مجلس الجامعات (وكل الهياكل البيداغوجية الأدنى منه مرتبة) فهو هيكل غير ديمقراطي انتخب بشكل غير مباشر" وطالب ب" إقرار مبدأ الانتخاب المباشر " و"مراعاة تمثيلية المدرّسين الجامعيين، و... إتاحة الفرصة للأساتذة المساعدين للترشح لخطة مدير أو عميد... (حيث) غالبية المؤسسات الجامعية

---

[75] http://radioforever.net/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7/#.VGZDEjSG9BE

[76] نفسه

[77] نفسه.

[78] نفسه.

[79] نفسه.

[80] نفسه.

[81] يمكن الاطلاع على نص المشروع على الرابط http://fr.scribd.com/doc/111705841/Refonder-Universite-Tunisienne

[82] تحيل الشرائح (متبوعة بنص من 12 فصلا) التي تشرح نظرة إ ج ا ب ت للحريات الآكاديمية على ما عنونه على خطي ديمتري رابنوسكي (رئيس تحرير المجلة حرة النفاذ *Progress in Physics*) "حقوق الإنسان في المجال العلمي" بنسخها الإنكليزية والإسبانية والألمانية (2006)، والبلغارية والفرنسية والروسية (2007) والبرتغالية والعربية (2011) والسلوفينية (2013). أنظر الرابط http://fr.slideshare.net/nejmeddinejouida/les-liberts-acadmiques

[83] من الرسالة المفتوحة التي وجهتها النقابة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 01-02- 2014. الرسالة موجودة على الرابط http://nawaat.org/portail/2014/02/01/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88

[84] بيان مؤرخ في 07-01-2014 موجود على الرابط http://ijaba.canalblog.com/archives/2014/01/07/29096870.html

الصغرى... تتكون من إطار تدريس معظمه من صنف "ب"" و"فصل إنتخابات ما هو بيداغوجي وعلمي عن ما هو إداري" و"إقرار مبدأ التداول على تحمل المسؤوليات لضمان مشاركة أوسع لكل الكفاءات" و"إقرار حالات لسحب الثقة لتكريس ثقافة محاسبة الناخبين لمن يمثلهم وذلك بالأغلبية الموصوفة"[85].

تدل هذه التحضيرات القانونية واللوجستية وشمول مجالات عمل إ ج ا ب ت، ودعواته للإضراب المفتوح (نوفمبر 2012 للطالبة بالترفيع في الأجور بنسبة 50 بالمائة)[86] ولتحركات أخرى أن استراتجيته المطلبية ذات أوجه ثلاث واحدة تجاه الوزارة وأخرى تجاه الجامعة العامة للتعليم العالي وأخرى تجاه عموم المدرّسين. وفضلا عن أن جهدا كبيرا يستنزفه إ ج ا ب في 'الصراع' مع الهيكل النقابي الذي يريد منافسته (ج ع ت ع ب ع) فإن فشل تحركاته يلقي شكا على وجوده الفعلي وأثره الحقيقي وعلى الأخص بالنظر إلى حداثة عهد أغلب كوادره بالعمل النقابي عامة وصغر سنهم وقلة تجربتهم وخاصة في المعارك الكبرى مثل الإضرابات العامة، على الرغم من اتساع مجال الحركة الحرة إمام إ ج ا ب ت بفعل عدم انضوائها في مركزية نقابية ثقيلة الحركة وذات آليات شديدة البيروقراطية.

5- نقابة الأساتذة المتعاقدين:

وهي تابعة للجامعة العامة التونسية للشغل (ج ت ع ش)[87]. ولكن لا دلائل عملية على وجودها فعليا فيما عدا ندوة صحفية عقدتها المركزية خلال شهر أفريل 2012 وأدارها أمينها العام[88]، "للمطالبة بتسوية وضعية آلاف... المتعاقدين... وبمشاركة عدد منهم... (على خلفية) وقفة احتجاجية بدأوا بتنفيدها (حينها)"، وهي مسألة تهم "ما يقارب 4000 أستاذ جامعي... في وضع لا يحسدون عليه...(يعتبر) وصمة عار على جبين الثورة وتونس"[89] مع المطالبة ب"إصلاح منظومة البحث العلمي والنهوض بمستوى التعليم العالي في تونس"[90]. وطالبوا بإلغاء المنشور عدد 41-05 لسنة 2004-2005 المتعلق بانتداب المدرّسين المتعاقدين، وإعادة صياغة القوانين والأوامر ... بما يلغي نص التعاقد... بوصفه "ترجمة حقيقية لدولة الفساد والسلطوية"، و"تحسين ظروف البحث العلمي والتكوين والتأطير البيداغوجى وتفعيله وانفتاح قطاع البحث العلمي على المنظومة الصناعية والاقتصادية"[91].

خاتمة:

---

[85] نفسه.

[86] عبير الطرابلسي الحمداني،"واحدة تدعو للإضراب والأخرى للتفاوض: الاساتذة الجامعيون بين فكي نقابتين"، ***الفجر نيوز***، عدد 01-11-2012، موجود على الرابط http://www.turess.com/assabahnews/14492 . أنظر ملفا كاملا من ردود أفعال جامعيين وغير جامعيين ونقابيين وغيرهم على الرابط: https://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=2449106

[87] تأسست الجامعة العامة التونسية للشغل بتاريخ 6 ديسمبر 2006 بعد تكوين لجنة اتصال تتكون من أربعة أعضاء من قطاعات مختلفة جميعهم كانوا ينشطون في الاتحاد العام التونسي للشغل وعلى أساس نقد أدائه وعدم قدرته على مواكبة الأوضاع المستجدة. لم تعترف السلطات التونسية بالمنظمة وهو ما حدا بالقائمين عليها إلى تقديم شكوى إلى منظمة العمل الدولية. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على الرابط: http://www.cgtt.org.tn/

[88] تقرير صحفي، موجود على الرابط http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=64&a=54784

[89] نفسه.

[90] نفسه.

[91] نفسه

اكتفينا بإشارات عامة لتأطير ملامح التجربة النقابية لمدرسي الجامعة التونسية ضمن الحركة النقابية التونسية عامة، ولم نتعرض إلى نقطة خلافية شديدة التأثير هي التطبيع الآكاديمي كانت ذات وقع خاص على نزاعات حقبة التسعينات وشطر مهمّ من العشرية الأولى من القرن العشرين[92]. كما لم نبحث بصفة مفصلة في الحياة الداخلية للمنظمات النقابية التي ذكرنا ولم ندقق إحصائيا في صيتها وإشعاعها وقوتها العددية ومواردها اللوجستية[93].

ولكن استعراضنا التاريخي التحليلي مكّننا من تلمس خطوط كبرى ذات طبيعة نوعية تتمثل خلاصتها في أننا وضعنا المرحلة الأولى للعمل النقابي الجامعي التونسي تحت عنوان التأسيس ضمن المركزية النقابية التاريخية التونسية (ا ع ت ش)، ثم التركيز على المرحلة الثانية التي وضعناها تحت عنوان أزمة التمثيل النقابي وصراع الشرعيات. وفيما اتسمت المرحلة الثالثة بوحدانية التمثيل النقابي، وبأثر ممّا أسميناه مخلفات التوحيد، برزت في المرحلة الرابعة التعددية النقابية داخل ا ع ت ش وخارجه. وقد سمح لنا هذا التحقيب، وبالانطلاق من معطيات وردت في وثائق وشهادات أردناها منزوعة التلوين النقابي والسياسي والإيديولوجي ما أمكن، بأن نتفحص مؤشرات خمسة هي البنية التنظيمية، والتمثيلية الصنفية، والعلاقة مع قيادة المركزية النقابية، الاستراتيجية المطلبية، المسؤولية تجاه الشأن الجامعي العام.

ولئن بدت لنا البنية التنظيمية متصاعدة الإحكام والصلابة داخل ا ع ت ش خاصة فإنها لا تزال تجد عسرا في ضمان تمثيلية صنفية عادلة من جهة ومحفزة للحركة المتوافقة المتناسقة على اختلاف الأصناف والمشاغل والمطالب من جهة أخرى. وفضلا عن ذلك لم تتضح لنا العلاقة بين النقابتين المذكورتين أخيرا (نقابة السلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي (ضمن ا ع ت ش) ونقابة الأساتذة المتعاقدين (ضمن ج ع ت ش)) ولم تفدنا وضعية 'إجابة' غير المنضوية في مركزية نقابية في تفحص العلاقة بين الهيكل النقابي الجامعي والقيادة النقابية. ولكننا وعلى الرغم من ذلك، تمكنا عبر مثال الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (ضمن ا ع ت ش) من الوقوف على علاقة بدت متوترة منذ انطلاقها بين الفاعلين النقابيين الجامعيين والقيادات المركزية المتعاقبة بما أحالنا على امسؤولية الجامعيين من منظور الديمقراطية الداخلية للحركة النقابية. بُنيت تلك العلاقة على تواتر فترات من الصراع حول الصلاحيات وتمثيلية المنظورين والقدرة على تحديد مصلحتهم واستقلالية القرار الداخلي وفترات أخرى من صحو العلاقة كلما كانت المكاسب المادية عالية. في ذلك، وقفنا على وضع قلق لنقابة جامعيين ضمن مركزية نقابية فيها غلبة

---

[92] يمكن العودة إلى عدد هام من التقارير الصحفية المكتوبة والصادرة على أعمدة تونسية منها: ***البطل*** (أسبوعية): عدد 07-09-1988، ***حقائق*** (أسبوعية) العددان 783 و784 من http://harissa.com/D_forum/Culture_Tune/jesuisdecu.htm، بتاريخ 22-11-2000 18-12-2000 إلى 10-01-2001، والعدد 785 من 11-01-2001 إلى 17-11-2001، ***الوحدة*** (أسبوعية): 29-10-2004، 05-11-2004 26-11-2004، ***الموقف*** (أسبوعية) 24-11-2006، 23-05-2008، ***الصباح*** (يومية): عدد 29-11-2006، ***الوطن*** (أسبوعية) 18-07-2008، 29-08-2008

[93] على ما في ذلك من غرابة بالنسبة إلى من يشتغلون بالبحث، ليس لأية واحدة من المنظامت النقابية المذكورة موصع إلكتروني خاص يجمع المعلومات الخاصة بها، عدا عن صفحات الفايبسوك، وهو ما يضطر الباحثين إلى إضاعة جهود مضنية في تجميع المعطيات المتناثرة في مصادرها المختلفة وغير المأمونة أحيانا.

واضحة للفئات المهنية الاجتماعية متدنية المراتب في السلالم المهنية وضعيفة المستوى الدراسي والتعليمي يقابله حرص القيادة على مراعاة ذلك في تركيزها على قطاعات دون أخرى وعلى مطالب دون أخرى بحيث لا ترى الأهمية الضرورية لمطالب تتعلق بالبحث العلمي مثلا أو الحريات الآكاديمية أوبالإصلاح الجامعي وهو ما يعوق تنامي الحس بالمسولية المدنية للجامعة ومن ضمنها نقابيوها. وفضلا عن هذا الأساس الموضوعي لتوتر العلاقة بين نقابة (نقابات) الجامعيين وقيادة المركزية النقابية قد يكون ثمة أساس سياسي يتعلق بالخط العام للحركة النقابية. إن التناقض السياسي بين ما يفترض من ميل نقابيين جامعيين إلى تبني رؤى استقلالية وديمقراطية ومناضلة لا تنسجم مع الخطّ العام لقيادة مركزية تحرص على أطول ما أمكن من فترات السلم الاجتماعي كفيل بإيقاع أثر في توتير جوانب أخرى من العلاقة بينهما. وقد تلمسنا أن لذلك أثرا في تشريك النقابيين الجامعيين في اتخاذ القرارات النقابية الكبرى ودفاعهم عن حرية التعبير في الجامعة وخارجها وإثارة المسائل السياسية العامّة.

ومهما يمكن من أمر ذلك، فقد مثلت ملاحظاتنا حول المحاور الثلاثة الأولى أساسا لإلقاء بعض الضوء على الاستراتيجيات المطلبية المتبعة من قبل المنظمات النقابية الممثلة لمدرّسي الجامعة التونسية. ولئن كان الأساس الأول والأهم لتلك الاستراتيجية هو الحرص على تحصيل مكاسب مادية للمنظورين (ترفيع في الأجور، تخفيض في ساعات العمل، تحسين شروط المهنة،...) فقد وقفنا على أن عماده توسّع تدريجي في المشاركة القاعدية والمنهج التشاوري والتخطيط المنظم في تسيير العمل النقابي مما يمثل تدريبا ديمقراطيا ومدنيا بقى والحق يقال منحسرا عن الأمداء التي يمكن أن يؤثر بها في الحياة أثرا حاسما. وفضلا عن أن ذلك لم يكن دائما نابعا من إدارة حقيقية لدى قيادة القطاع ناهيك عن قيادة المركزية لضمور الروح الديمقراطية لدى مكونات رئيسية فيهما فإن طُرُقَه لم تكن ممهدة على الدوام. وبالفعل تبيّن الأزمات المتتالية التي مرّ بها القطاع وعلى الخصوص خلال عشرية التسعينات والسنوات الخمس الأولى الموالية على مدى عسر ممارسة ديمقراطية تشاركية وتشاورية وقاعدية فعلية في سياق سياسي عام تسلّطي وقامع للحريات السياسية والنقابية. ومما زاد الأمر عسرا أن كانت تلك هي الفترة الأعسر للجامعة التونسية في سياق اتساعها الجماهيري غير المسبوق وتناقص إمكانياتها مقابل تصاعد الممارسات التسلطية والدكتاتورية للوزارة والسلطة عامة وصولا إلى انفجار الأوضاع الاجتماعية الذي كان أساسه الأبرز بطالة خريجي الجامعة وانسداد الآفاق أمامهم بحيث بدا وكأن سوق العمل يدير ظهره لشهاداتهم ولا يجازي معاناتهم ولا يقدر مكابدات عائلاتهم. ولقد كان من آثار ذلك "غرق" العمل النقابي الجامعي في تصريف الشأن النضالي اليومي الذي اتخذ صبغة مطلبية على حساب إثارة استراتيجية للمسائل السياسية العامة يمكن أن تساهم في تثبيت المسؤولية المدنية للنقابات الجامعية تجاه الجامعة ذاتها والحركة النقابية عامة ووضع الشأن الوطني الشامل على وجه أعمّ .

باعتماد هذه المؤشرات موزّعة في ثنايا التحليل أمكن لفحصنا للاستراتيجيات المتوافقة المتخالفة التي اتبعتها المنظمات النقابية لمدرسي الجامعة التونسية أن يفتح لنا باب التحليل على تعبير تقديرها للشأن الجامعي عامة. بدا لنا من الواضح أن مسالة الإصلاح الجامعي تحتل في ذلك حيّزا مركزيا. ولكن معايناتنا الشخصية باعتبار مشاركتنا النقابية تشير بأن الجمع بين الاستراتيجية المطلبية الأكثر نجاعة والموقف من الشأن الجامعي العام الأكثر قدرة على التجنيد والتعبئة ليس في متناول كل المنظمات. لا بل هو عسير المنال حتى بالنسبة إلى أقدمها وأكثرها تمثيلية وأرسخها تجربة وعلى الأخص في علاقة بما يبدو أنه ينتظر الجامعة التونسية مما تُدفع نحوه بخطى حثيثة من تبني مقاييس سوق المعرفة النيوليبرالية المعولمة.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع العربية:

بلهادي (عمر)، "نظام إمد: الرهانات والتداعيات"، موجود على الرابط http://amor-belhedi.voila.net/LMD.htm

البلطي (مصطفي التوايتي)، شهادة، مقابلة بتاريخ 20-11-2014، تونس العاصمة.

بن صالح (على)، "واقع مرير وآفاق ضبابية، الجامعة التونسية في خمسينيتها"، ***الشعب***، عدد 07-12-2013.

بوعزي (أحمد)، "الأزمة النقابية في التعليم العالي: تعاليق واقترحات" ،***الشروق*** (يومية تونسية جامعة) بتاريخ 18 - 06 – 2005. موجود على الرابط: http://www.turess.com/alchourouk/6483

بوقرة (عبد الجليل)، ***فصول من تاريخ اليسار التونسي. كيف واجه الشيوعيون وبرسبكتيف نظام الحزب الواحد؟ 1963-1981*** ، منشورات برسبكتيف وسيريس للنشر، تونس، 2012.

التواتي (محمد الهادي)، شهادة، مقابلة بتاريخ 20-11-2014، تونس العاصمة.

الحمداني (عبير الطرابلسي)،"واحدة تدعو للإضراب والأخرى للتفاوض: الاساتذة الجامعيون بين فكي نقابتين"، ***الفجر نيوز***، عدد 01-11-2012، موجود على الرابط http://www.turess.com/assabahnews/14492 .

الشفي (منصور)، "من تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل"، ***الشعب***، موجود على الرابط http://www.turess.com/echaab/9537

صحف (تونسية):

البطل (أسبوعية): عدد 07-09-1988.

حقائق (أسبوعية) العددان 783 و784 من 18-12-2000 إلى 10-01-2001، والعدد 785 من 11-01-2001 إلى 17-11-2001.

الصباح (يومية): عدد 29-11-2006.

الموقف (أسبوعية) 24-11-2006، 23-05-2008.

الوحدة (أسبوعية): 29-10-2004، 05-11-2004 26-11-2004، 02-08-2008.

الوطن (أسبوعية) 18-07-2008، 29-08-2008 .

صحفي (تقرير)، موجود على الرابط http://tunisnews.net/2001/10/31-2001/?print=print

صحفي (تقرير)، موجود على الرابط http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=64&a=54784

صحفي (ملف)، "بين قراريْ إضرابيْ جانفي 78 وديسمبر 2012: نقابيون سابقون يتحدثون للشعب أوجه التشابه والاختلاف بين الفترتين، والدروس الجوهرية لاستخلاصها"، ***الشعب***، عدد 07-12-2013. موجود على الرابط http://www.echaab.info.tn/pop_article.asp?Art_ID=19344

الطرابلسي (بدر السلام)، "ملف خاص بالبحث العلمي في تونس"، ***الفجر نيوز*** (موقع إخباري إلكتروني)، عدد 02-01-2008، موجود على الرابط http://www.turess.com/alfajrnews/701

المعروفي (أحمد) ، "لم الخوف من التعدّديّة النقابيّة ؟"، ***الفجر نيوز***، عدد 29 - 04 – 2009. موجود على الرابط http://www.turess.com/alfajrnews/14607

مؤمن (عبد اللطيف)، "في استقلالية الجامعات"، ***أكاديميا*** ، السنة الأولى، العدد 4، أفريل 2012.

مهيري (عبد القادر)،"القوانين المنظمة للتعليم العالي"، ***أكاديميا***، السنة 1، العدد 7-9 (عدد خاص)، صيف 2012، صص 100-105.
نصر (العيفة)، "المؤتمر التأسيسي للنقابة العامة لأساتذة السلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي من أجل نظام أساسي يضبط الحقوق والواجبات"، ***الشعب***، عدد 25-02-2012، موجود على الرابطhttp://www.turess.com/echaab/16579
النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، "مشروع إصلاح التعليم العالي إمد: الرهانات والإمكانيات"، ***الشعب***، عدد 24-12-2005، ص10.
وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، الأمر عدد 89-60 المؤرخ في 31 مارس- آذار 1960 والمتعلق بتنظيم جامعة تونس.
----------، الأمر عدد 314 لسنة 1993 المؤرخ في 08 فيفري 1993 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين التكنولوجيين.
----------،الأمر عدد 2591 لسنة 2001 المؤرخ في 9 نوفمبر 2001.
----------،الأمر عدد 3123 لسنة 2008 مؤرخ في 22 سبتمبر 2008.
----------، القانون عدد 80 مؤرخ في 9 أوت 1986.
----------، القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 28 جويلية 1989 متعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.
----------، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، ***التعليم العالي بالأرقام***، تونس، 2001-2002.
----------، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، ***استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث 2008-2017***، تونس، 2008، (موجود على الرابط file:///C:/Users/poste/Downloads/108-doc-pro-stra-sup%20(1).pdf)
----------، ***النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للشهادات الوطنية في نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه "إمد"***، تونس 2013.

روابط ومواقع إلكترونية

https://ar-ar.facebook.com/ugtt.page.officielle/posts/657054027702359
http://www.turess.com/alchourouk/183905
http://ar.webmanagercenter.com/2014/10/23/54390/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-
http://tunisnews.net/2012/01/2012-01-31-23-39-25/?print=pdf ، /%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84 ،
http://www.mes.tn/detail_evennement.php?code_menu=548&code_evennement=755
http://www.essahafa.info.tn/index.php?id=128&tx_ttnews%5Btt_news%5D=43805&tx_ttnews%5BbackPid%5D=127&cHash=861f1b87dc
http://www.agendas.ovh/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7
https://www.facebook.com/syndicatijeba/posts/337148469710908
http://nawaat.org/portail/2014/02/01/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88
http://radioforever.net/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7/#.VGZDEjSG9BE
http://fr.scribd.com/doc/111705841/Refonder-Universite-Tunisienne
http://fr.slideshare.net/nejmeddinejouida/les-liberts-acadmiques

http://nawaat.org/portail/2014/02/01/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88
http://ijaba.canalblog.com/archives/2014/01/07/29096870.html
https://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=2449106
/http://www.cgtt.org.tn
.2000-11-22 بتاريخ ،http://harissa.com/D_forum/Culture_Tune/jesuisdecu.htm

المراجع والمصادر باللغات الأجنبية:

Azaiez. Boubaker Ltaief. (1980). *Tels syndicats tels syndicalistes,* Tunis 1980.

Belhedi A. (1992). *Société, espace et développement en Tunisie,* Publication Université de Tunis. 262p.

----------(1996). Littoralisation et mondialisation. L'état des lieux et les enjeux. *Revue Tunisienne de Géographie*, n° 30,9-52.

----------(2005). « La dynamique économique régionale en Tunisie. Analyse structurelle résiduelle », *Cybergeo*, n° 310, pp.1-17.

Ben Hamida. Abdesselem. (1989)/ *Le syndicalisme tunisien de la deuxième guerre mondiale à l'autonomie interne*, Publications de l'Université de Tunis.

Développement, Banque africaine de. (2011). *La pauvreté et l'inégalité en Tunisie, au Maroc et en Mauritanie. Note économique*. www.afdb.org

Gobe.Éric. et Ben Sedrine. Saïd. (2004). *Les ingénieurs tunisiens : dynamiques récentes d'un groupe professionnel*, Paris, L'Harmattan.

Kraiem. Mustapha. (1980). *La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952)*, Imp. UGTT